نظم الحكم عند ارسطو

لقد كان للاتجاه التحليلي في فكر أرسطو أعظم الأثر في تقسيمه النظم الحكم، كما ان كتاب الدساتير قد أعانه على الالمام بالتقسيات الممكنة لأشكال الحكومات.

فقدم تصنيفاً بثمانية عشر نظاماً سياسياً مختلفاً قام بتحليلها وتنسيقها تنسيقاً منطقياً ، انطلق في تقسيماته لانواع الحكومات من معيارين أولهما معيار عددي أوكمي وثانيهما معياركيفي أو موضوعي :

فبموجب المعيار العددي تكون السلطة أما بيد فرد واحد أو في يد عدد قليل من الأفراد أو في يد الأغلبية .

وطبقاً للمعيار الكيفي يكون تميز ارسطو بين الحكومات من منطلق الصلاح أو الفساد ، والحكومة خيرة إذا استهدفت خير المجموع ككل واحد وحكمت طبقاً لقواعد القانون ولرضاء المحكومين والعكس بالعكس .

ويمزج ارسطو بين المعيارين العددي والكيفي ليقدم لنا تقسيماً سداسياً، كما هو في المخطط الآتي :

من يحكم	نظم الحكم الصالحة	نظم الحكم الفاسدة
فرد	الملكي	الاستبدادي
قلة	الارستقراطي	الاوليكارشي
كثرة	الجمهوري (الديمقراطي المعتدل)	الديمقراطي المتطرف

أن أساس التفرقة بين نظم الحكم الصالحة ونظم الحكم الفاسدة هو الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الحكام وليس نوع الدستور القائم في كل حالة به ، **فالأرستقراطية هي حكم أولئك المتحلين بالفضيلة و الاوليكارشية هي حكم المتمكنين من الثروة .**

ولذا فان ارسطو لايعدَّ الفضيلة والغنى صفتين مترادفتين ترادفاً دقيقاً لانه يعتقد أن الرجل الكفوء المعتدل يجب أن يكون منصفاً ومتسماً بالفضيلة وعلى هذا فهنالك فرق بين حكم الاخيار الحكم الأرستقراطي وبين حكم الأغنياء والحكم الأوليكارشي ؛ لان الاخيار يرجح الأَّ يكون لهم من الثروة الأمقدار معتدل ، أن هذه التفرقة ذات البعد الاخلاقي تمتد لتشمل النظامين الملكي والاستبدادي.